

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 81 @ الإمام أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك للاتفاق ؛ على أن أجل من أخذ عن الشافعي أهل الحديث الإمام أحمد ؛ وتسمى هذه الترجمة ((سلسلة الذهب)) . والمعتمد عدم إطلاق أصح الأسانيد لترجمة معينة منها . نعم ، يستفاد من مجموعة ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه ، ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما ، وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم ، لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابهما بالقبول . كذا في شرح النخبة والتدريب . * *

5 - أثبت البلاد في الحديث الصحيح في عهد السلف .

قال الإمام تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى : ((اتفق أهل العلم بالحديث ، على أن أصح الأحاديث ، ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام)) . وقال الخطيب : ((أصح طرق السنن ، ما يرويه أهل الحرمين ؛ مكة والمدينة ، فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ، ما ليس لغيرهم من إكثارهم ، والكوفيون مثلهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل ، قليلة السلامة من العلل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات ، فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ)) . وقال هشام بن عروة : ((إذا حدثك العراقي بألف حديث ، فإلق تسعمائة وتسعين ، وكن من الباقي في شك)) .

قال الحاكم : ((أثبت أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة)) .